

نحو مناقشة عامة للخطة المنشودة

لئن كان مشروع الخطة الخمسية، الذي أقرته الحكومة مؤخراً، يعكس مدى الحاجة لوجود خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع لا يطرح توجهاً جديداً وجدياً للتعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجه الكويت، بسبب أزمة الاقتصاد الريعي ودولة الرعاية، ولا يرقى لأن يكون خطة لمشروع النهضة المأمولة.

بل لعل كل من أطلع على المشروع اكتشف أنه يطرح تمنيات وأهدافاً مرغوبة أكثر من كونه يرسم توجهاً جديداً لمستقبل الكويت، لتحويلها من مجرد دولة منتجة للنفط تعاني من سلبيات الاقتصاد الريعي المعتمد على مورد وحيد، إلى ميناء للمنطقة ومركز إقليمي للتجارة والمصارف والخدمات.

ويلحظ من أطلع على مشروع الخطة الخمسية أنها لا تختلف كثيراً عما رددته الخطط الخمسية السابقة، والتي لا يستطيع أحد أن يدعي نجاحها! ولا تبدو واضحة وجدية التوجهات والسياسات والاجراءات التي يجب تحديدها لتحقيق ما أعلنته الخطة من هدف "إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في إطار استراتيجية التنمية بالتأكيد على معالجة الاختلالات المالية العامة وتعظيم دور القطاع الخاص" حيث يطرح السعي لتحقيق هذا الهدف في ذات الإطار الريعي للإقتصاد الكويتي وفي ظل ذات الدور الراهن للدولة في الحياة الاقتصادية!

وهنا نجد أنفسنا معنيين بأن تكرر ما سبق وأكدناه أكثر من مرة من أن المطلوب بالأساس لإحداث النقلة النوعية المنشودة هو تحديد الوجهة العامة التي يجب أن نتجه نحوها وليس الخوض في تفاصيل المشاكل وجزئيات الحلول مع تأكيدنا على أن المخرج لن يكون باستمرار السير على ذات النهج والبحث فيه عن حلول ومعالجات وإصلاحات جزئية قد تكون مفيدة ولكنها كالمسكنات التي تخفف الألم إلا أنها لا تعالج العلة!!

ونحن لا نريد أن نتخذ موقفاً سلبياً مسبقاً من مشروع الخطة الخمسية، ولكننا ندعو لأن تكون هناك مناقشة وطنية عامة للمشروع، وأن تتاح الفرصة للمختصين والباحثين والمعنيين بمراجعة

ماورد في مشروع الخطة وذلك وصولاً إلى خطة جديدة بتحقيق النقلة المنشودة، ونأمل أن يبادر مجلس الأمة بالدعوة لأوسع مناقشة وطنية عامة لمشروع الخطة قبل أن يتخذ قراره التشريعي بشأنها، بحيث تتم الدعوة مثلاً للتنادي إلى "مؤتمر وطني للإصلاح والنهضة" يشارك فيه النواب والمختصون والباحثون وممثلو القطاعات الإقتصادية ونحن على ثقة بأن مثل هذه المناقشة ستؤشر إلى الوجةة التنموية البديلة للكويت، والتي لن تكون مجرد اجراءات ترقيع وتعديلات على الاقتصاد الريعي المأزوم!

فهل نأمل من سلطة التشريع أن تأخذ على عاتقها تحقيق هذه المبادرة الوطنية المنشودة؟